

مشكلة الفقر والبطالة ودور منظمات المجتمع المدني في علاجها
د. وفيق الأغا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ورقة عمل بعنوان

مشكلة الفقر والبطالة ودور منظمات المجتمع المدني في

علاجها

مقدمة إلى مؤتمر

رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع
غزة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

2010/5/24-23

مقدمة من:

د. وفيق الأغا

المحاضر بقسم ادارة الأعمال

جامعة الازهر - غزة

مايو 2010

آثار الحرب والحصار



رؤية تنموية لمواجهة

ملخص البحث

إن مشكلة الفقر والبطالة من الظواهر الواضحة في المجتمع الفلسطيني مما استدعى دراستها بتمعن حيث تم الاجتهاد لمعرفة مسببات هذه الظواهر والبحث عن حلول لها حيث أصبحت مرض متفشي في المجتمع الفلسطيني مما أدى إلى ظهور كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية بين أفراد المجتمع حيث تم التوصل إلى العديد من النتائج والتوصيات بعد بحث هذه الظواهر ومعرفة ما دور المنظمات الأهلية المتواجدة في قطاع غزة في علاج هذه المشكلة ومن وسائل علاج هذه المشكلة على سبيل المثال لا الحصر أن تقوم منظمات المجتمع المدني لإعادة تأهيل العاطلين عن العمل وخاصة الشباب منهم لتأقلمهم مع التطور التكنولوجي الحاصل حالياً وتوفير طرق العمل اللائق والعناية بالتغذية والأمية والتدريب المهني وضعف الرعاية الصحية والعمل على توفير التكنولوجيا الجديدة للمؤسسات الصغيرة وإرشادهم لاستيعاب الصناعات الحرفية كطريق بديل لمن لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم العام وكذلك توضيح ما هي السياسات الإستراتيجية المستخدمة في مكافحة الفقر والبطالة في قطاع غزة على المدى البعيد.

Abstract

The problem of poverty and unemployment seems clear in the Palestinian society, which necessitated carefully studied where the diligence to find out what causes this phenomenon and the search for solutions to it, as has become a disease rampant in Palestinian society which led to the emergence of many of the problems of economic, social and psychological among community members was reached to several of the findings and recommendations after studying the phenomenon and find out what the role of NGOs based in the Gaza Strip in the treatment of this problem One way to remedy this problem, but not limited to the civil society organizations for the rehabilitation of the unemployed, especially young people of the adjustment to technological development, currently, and the provision of methods of decent work and care to nutrition, illiteracy, vocational training, poor health care and to provide new technology for small businesses and guide them to accommodate the craft as a way alternative to those who have not been able to continue their general education as well as what policies the strategy used in the fight against poverty and unemployment in the Gaza Strip in the long run

نتائج وتوصيات

- نستنتج أولاً من وجهة نظر الفقراء المبحوثين إن البطالة هي السبب الأقوى لوجود الفقر في قطاع غزة وان البطالة قد تكون ناجمة عن أسباب ذاتية كالمرض أو انخفاض مستوى التعليم أو عدم ملائمة سوق العمل وكذلك لأسباب بنيوية تتعلق بتركيبية المجتمع مثل عدم السماح للنساء بالعمل في مجالات متنوعة وكذلك نظرة المجتمع لعمل المرأة الأرملة والمطلقة وزواج البديل والزواج المبكر.
- نستنتج إن انتشار الفقر يكون بصورة كبيرة بين الأسر التي تكون المرأة هي المسؤولة عن إدارة شؤون الأسرة .
- إن مستوى الإنفاق الشهري للأسرة في قطاع غزة وصل إلي ادني مستوي له بعد الحصار .
- يزداد معدل الفقر في الأسر التي يكون رب الأسرة غير متقن لأي مهنة أو حرفة .
- ينخفض الفقر في الأسر التي يحمل عائلها أو أبنائها شهادات جامعية .
- إن زيادة النسل في الأسرة الفلسطينية وعدم مقدرة المعيل علي تلبية احتياجات أفرادها أدى إلي انتشار الفقر .
- إن التبعية الاقتصادية لإسرائيل له الدور الأكبر في ظهور ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة .
- إن الحصار المفروض علي قطاع غزة أدى إلي خنق العمالة في كافة المجالات المعيشية مما أدى إلي مظاهر اليأس والإحباط بين الأفراد ووقوع كثير من المشاكل بين أفراد الأسرة الواحدة والعائلة الواحدة وانتشر هذا إلي الحي والقرية والمدينة بسبب تكسد الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل .
- انتشار العزلة الاجتماعية بين الأسر وظهور عمالة الأطفال بين الأسر الفقيرة في قطاع غزة أدى إلي انتشار الأمية في التعليم في قطاع غزة .

التوصيات

- وفي هذا السياق،تقوم منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة لتصميم برنامج العمل الإقليمي لتسخير التكنولوجيا الملائمة للمستفيدين من هذه البرامج من أجل مكافحة البطالة وتقليص الفقر توجيهاً لتسهيل وتعزيز هذا التعاون، وليكون أساساً للجهود المشتركة التي ستبذلها، مستقبلاً، الإسكوا ومنظمة العمل الدولية وغيرهما من المنظمات الإقليمية المعنية ببرامج مكافحة الفقر والبطالة .
- أن التركيز انصب على الدور المحوري الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة يجب ان يمكن القدرات الوطنية الفعالة التي تنطوي عليها التكنولوجيات الجديدة أن تؤديه في تحقيق أهداف هامة كالنمو الاقتصادي وتوليد المهارات وتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل . كما ان بناء وصيانة القدرات في مجال التكنولوجيا الجديدة يمكن ان يساعد على إحداث استجابة مستدامة يتحقق معها الرفاه والاستقرار الاجتماعيان . كما يجب علي منظمات المجتمع المدني ان تشدد على وضع الخطط المستقبلية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار حيث يتطلب تفاعلاً بين العولمة وقوى السوق والتكنولوجيات الجديدة .
- يمكن أن توفر منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة ايدي عاملة مدربة للسوق المحلية وتوفير حوافز قوية لتحسين القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، إلا انها، رغم ذلك، لا تكفي وحدها لاستحداث ونشر وتبسيط التكنولوجيات اللازمة لخلق العمالة واجتثاث الفقر، أو على الأقل لتخفيفه، في

البلدان النامية. وتزداد أهمية السياسة المحلية في عصر العولمة، فتصبح الحاجة ملحة الى تدخل مستمر من السياسات الحكومية .

- قد لا تتجح قوى السوق في الحفاظ على الوظائف وإيجاد فرص العمل وتوفير مستوى لائق للأجور وظروف العمل علي منظمات المجتمع المدني ان تكون علي ضراية بهذا الأمر و إيجاد حل له . ويمكن إعادة التوازن من خلال منح العمال حق تكوين الجمعيات والاشترك في المفاوضات فتنحسن الكفاءة

الاقتصادية العامة؛

- من الناحيتين الاقتصادية والتكنولوجية،فعلي منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة أن تعي لما يحصل التغير العالمي في إطار عملية تؤثر على الإنتاج والتنظيم الاجتماعي في كافة البلدان .فمن الضروري إذن إحكام التكامل والتنسيق بين السياسات الوطنية الرامية إلى بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا، من جهة، والسياسات الإنمائية الأخرى التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية- الاقتصادية العامة، من جهة ثانية .ويدون إيلاء المراعاة الواجبة للخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية، لن يتحقق شيء يذكر في تشجيع الابتكار وتطوير المهارات المتقدمة والوصول الفعلي إلى التكنولوجيا الجديدة؛

-علي منظمات المجتمع المدني إيجاد الوظائف بواسطة التمكين من اعتماد التكنولوجيات الجديدة في مجالات مختلفة كاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل عن بعد، وتطوير البرمجيات وتكييفها؛ وزيادة فرص الحصول على التكنولوجيات الجديدة وتقليل تكاليفها؛ وتزويد العمال بمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

- إيجاد فرص للعمل في مجالات الصناعة التحويلية والخدمات، عن طريق الاستعانة بالتكنولوجيات الجديدة في جميع المستويات المهنية، وذلك ضمن أي من القطاعات وفي مجموعات القطاعات؛
- علي منظمات المجتمع المدني الاضطلاع، حيثما كان ذلك ملائمًا ومبررًا، بتشجيع استخدام التكنولوجيا الكثيفة العمالة إلى

جانب التكنولوجيات الجديدة المكيفة مع الظروف المحلية، ولا سيما حيث يصعب التأثير في توليد المهارات

بسرعة وحيث يمكن الجمع بين استخدام التكنولوجيات الوسيطة والمتقدمة، من جهة، واستخدام التكنولوجيات

الجديدة بعد تكييفها مع الظروف المحلية، من جهة ثانية، بالإضافة إلى جني المنافع الاجتماعية- الاقتصادية؛

- يجب الأخذ بعين الاعتبار موازنة الآثار الناجمة عن تكنولوجيات تجديد العمليات، والمتمثلة في وفورات اليد العاملة، مع الآثار الناجمة عن ابتكار المنتجات، والمتمثلة في إيجاد الوظائف بإيجاد الطلب على المهارات الجديدة.